معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

(رقم٢٨٤)

دراسة تطبيق الحوكمة على الانتاج والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية فى مصر

أكتوبر ٢٠١٧

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (284)
(سلسلة علمية محكمة)

دراسة مدى تطبيق الحوكمة على

الإنتاج والإستهلاك المستدام للموارد الطبيعية فى مصر

أكتوبر ٢٠١٧

" لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره فى أى جهة اخرى قبل أخذ موافقة المعهد".
"الآراء فى هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

تقديم

موجز البحث

يعتبر الربط بين كل من حوكمة الموارد الطبيعية وبين الإستهلاك والإنتاج المستدام لتلك الموارد من أهم سبل تفعيل الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية وإستدامها كأساس لتحقيق التنمية المستدامة.

على الرغم من أهمية دراسة تلك العلاقة، إلا أنها حتى الآن لم تأخذ نصيب كافى من إهتمام الباحثين الإقتصاديين أو الباحثين فى مجالى الادارة والبيئة.

لذا إهتم البحث الحالى بتأصيل مفاهيم الحوكمة والإستهلاك والإنتاج المستدام، وذلك فى محاولة للوصول الى أفضل السبل لتفعيل مفهوم الحوكمة فى مجال التعامل مع بعض الموارد الطبيعية، وذلك من خلال حزمة إجراءات تحافظ على إستدامة تلك الموارد كأساس لإستدامة التنمية.

ركزت الدراسة على كل من الموارد المائية، الموارد الأرضية خاصة الأراضى الزراعية ، بالإضافة الى موارد الثروة السمكية.

توصل البحث الى العديد من النتائج من أهمها معاناة القطاعات محل الدراسة قصورا واضحا فى إدارة تلك الموارد الطبيعية فى غياب لتطبيق مفاهيم وأسس الحوكمة، مما نتج عنه تعرضها للعديد من مظاهر التدهور والذى بلغ فى بعض الاحيان بداية لإستنزافها.

أيضا ظهر من نتائج البحث قصور فى التنسيق بين مختلف الوزارات والتى يرتبط ويتداخل عملها بالموارد محل الدراسة، وبلغ فى بعض الأحيان وجود تعارض وتضارب لقرارات وإجراءات تتخذها تلك الوزارات بما يتعارض مع أسس الحوكمة والإدارة الرشيدة للموارد.

بالإضافة الى غياب لشفافية القرارات، وعدم إشراك أصحاب المصلحة وإطلاعهم على القرارات التى تمس مصالحهم كمستهلكين أساسيين لتلك الموارد.

وقد أوضح البحث بضرورة توفير مشاركة أصحاب المصالح فى البرامج والسياسات الخاصة بالتنمية المستدامة، وضمان معاملة عادلة لجميع الأفراد.

أيضا إعادة النظر فى بعض التشريعات والقوانين المنظمة للعمل داخل قطاع المصايد، والتنسيق بين الوزارات فى التعامل مع تلك الموارد، وتفويض إدارة واحده تمثل فيها تلك الوزارات لتلافى التعارض فى القرارت المتخذه.

الكلمات الدالة: الحوكمة – الإنتاج المستدام – الإستهلاك المستدام.

Abstract

Study of Governance Applies to Production and Sustainable Consumption of Natural Resources in Egypt

The main objective of this study is trying to make the concept of governance more effective to deal with different natural resources, through some procedures wish maintain the sustainability of natural resources as basis for sustainable development.

To achieve this objective, the status of production and consumption of natural resources in Egypt was studied through the identification of water resources, land resources and fisheries, in terms of availability, actual uses, pollution problems and irrational use of these resources. Also, administrative and executive procedures that were taken in this regard were studied. The results of this study show that:

Water management in Egypt faces many problems, the most important one is the weak funding directed to its institutions, the lock of technology necessary for effective water management, the lock of information about users, regulators and the various linkages and the continued centralization of decision- making regarding water management decisions that is responsible for water management.

Agricultural land management in Egypt is considered the first reason poor irrigation management and expansion of surface irrigation use, the use of recycled agricultural wastewater, which led to increased salinity of the land and the excessive use of fertilizers.

The fisheries sector faces many threats and problems, some of these problems are bad governance, persistent use of bad fishing and aquaculture practices, failure to integrate the priorities and rights of small fishers. This in addition to the problems facing the coastal areas, Including coastal erosion and lack of land supply, water pollution coastal and marine, whether with petroleum oils or with wastewater, where pollution with oil, and emulsions that leads to harmful effects on fish resources, marine mammals and reptiles.

There is a large number of legislations for water, land, and fisheries resources, but many of these regulations have not been implemented.

According to the previous results, the study recommends the following:

- Setting standards to control the water use , licenses, environmental requirements and including the principle of polluter pay. Identifying ways of inspection, monitoring, rescue and independent evaluation mechanisms. And also, promoting water research, providing adequate financial, technical and institutional support and making linkage between research results and policy development , implementation and monitoring.
- Providing transparency and stakeholder participation in programs and policies for agricultural and sustainable development to ensure fair treatment of all individuals in law enforcement to simplify access procedures and to enface and effectiveness for all .
- Achieving the sustainability of fisheries and coasts to reach a good governance requires at first a balance between the production and consumption rates of those fisheries by nationalizing human management of those fisheries and beaches, maintaining the maximum ecological health of water system, and preserving biological diversity

فريق البحث

الهيئة العلمية بالمعهد :

الباحث الرئيسى **د. حسام الدين نجاتى**

أعضاء الفريق :

د. سحر البهائي

د. حنان رجائي

د. عزة يحي

د. عزت زيان

الهيئة العلمية المعاونة بالمعهد :

م. زينب الصادى

أ. أحمد إبراهيم

أ. هديل السيد احمد

أ. ايمان محمد عصام

سكرتارية :

أ. **نهلة محمد حسن شكرى**

قائمة المحتويات	ص
الفصل الأول: مقدمة	**1**
١-١ أهمية الدراسة.....	1
١-٢ المشكلة البحثية.....	1
١-٣ أهداف الدراسة.....	1
١-٤ المنهج البحثي ومصادر البيانات.....	2
١-٥ الإطار التفصيلي للدراسة.....	2
١-٦ الدراسات السابقة.....	3
الفصل الثانى: مفاهيم الحوكمة والإنتاج والاستهلاك المستدام	**15**
٢-١ مفهوم الحوكمة.....	15
٢-٢ أهمية وأهداف الحوكمة.....	17
٢-٣ حوكمة الموارد الطبيعية (حوكمة المياه).....	18
٢-٤ حوكمة المياة الجوفية.....	19
٢-٥ الاقتصاد الاخضر وحوكمة الموارد الطبيعية.....	20
٢-٦ ماهية الإدارة الرشيدة وخصائصها.....	21
٢-٧ الاستدامة.....	23
٢-٨ الإنتاج والاستهلاك المستدام.....	24
٢-٩ أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام.....	26
٢-١٠ استدامة استهلاك المياه وانتاجها.....	27
الفصل الثالث: الموارد الطبيعية في مصر واستخداماتها	**28**
٣-١ مقدمة.....	28
٣-٢ الموارد المائية.....	29
٣-٢-١ الموارد المائية المتاحة في مصر.....	29
٣-٢-٢ الاستخدامات المائية في مصر.....	32
٣-٢-٣ الميزان المائي في مصر باستراتيجية وزارة الموارد المائية والرى عام ٢٠٥٠.....	34

قائمة المحتويات	ص
٣-٢-٤ مشاكل الموارد المائية في مصر	34
٣-٣ الموارد الأرضية في مصر.....	35
٣-٣-١ الموارد الأرضية المتاحة في مصر.....	35
٣-٣-٢ إستخدامات الموارد الأرضية في مصر.....	36
٣-٣-٣ مشاكل الموارد الأرضية في مصر	37
٣- ٤ السواحل والمصايد السمكية في مصر	40
٣-٤-١ مصايد البحيرات الطبيعية.....	40
٣-٤-٢ متوسط نصيب الفرد من البروتين السمكي.....	41
٣-٤-٣ حوكمة قطاع المصايد.....	42
٣-٤-٤ مشاكل قطاع المصايد المصرية.....	42
الفصل الرابع:الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية في مصر	**٤٥**
٤-١ مقدمة.....	45
٤-٢ الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية.....	46
٤-٢-١ الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية فى ضوء استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠.....	46
٤-٣ الإدارة الرشيدة في مجال الموارد المائية.....	47
٤-٣-١ الوضع الراهن لإدارة الموارد المائية في مصر.....	48
٤-٣-٢ سياسات إدارات المياه في مصر.....	48
٤-٣-٣ الإطار التشريعي للمياه في مصر.....	49
٤-٣-٤ الإطار المؤسسي للمياه في مصر.....	50
٤-٣-٥ مبررات ترشيد المياه (الحوكمة الرشيدة للمياه).....	50
٤-٣-٦ اساليب حوكمة المياه.....	51
٤-٣-٧ مبادئ الإدارة الرشيدة للمياه.....	51
٤-٤ الإدارة الرشيدة في مجال الموارد الأرضية.....	53
٤-٤-١ أهمية الإدارة الرشيدة في الموارد الأرضية.....	54
٤-٤-٢ المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسئولة لحيازة الأراضي.....	55
٤-٤-٣ الإدارة الرشيدة للاراضي الزراعية في إطار استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠.....	56
٤-٤-٤ الوضع الراهن للأراضي الزراعية في مصر.....	56

قائمة المحتويات

	ص
٤-٤-٥ دور القوانين والتشريعات في تفعيل الإدارة الرشيدة للأراضي.....	59
٤-٤-٦ مقترحات تفعيل الإدارة الرشيدة للاراضي الزراعية.....	60
٤-٥ الإدارة الرشيدة للسواحل والمصايد السمكية.....	61
٤-٥-١ الدور المؤسسي الخاص بإدارة السواحل والمصايد في مصر في تفعيل الإدارة الرشيدة.....	62
٤-٥-٢ التشريعات الخاصة بالمصايد والسواحل في مصر.....	63
٤-٥-٣ سياسات إدارة المصايد.....	65
٤-٥-٤ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.....	65
٤-٥-٥ مقترحات تفعيل الإدارة الرشيدة للثروة السمكية.....	66
الخلاصة والنتائج	**68**
المراجع.....	**72**

قائمة الجداول

	ص
جدول رقم (٣-١): الموارد والاستخدامات المختلفة الحالية والمتوقعة من الموارد المائية بمصر بالمليار متر مكعب خلال عام ٢٠٥٠	٣٤
جدول رقم (٣-٢): إجمالي المساحة المنزرعة والمحصولية للسنة الزراعية ٢٠١٢/٢٠١٣.....	٣٧
جدول رقم (٤-١): تصنيف الأراضي الزراعية المصرية.....	٥٨
جدول رقم (٤-٢): مؤشرات قياس الاستدامة والمعايير والابعاد.....	٦٤

قائمة الأشكال

	ص
شكل رقم (٣-١): مصادر الموارد المائية في مصر.....	٢٩
شكل رقم (٣-٢): كميات المياه بمصر ومصدرها.....	٣٠
شكل رقم (٣-٣): الاستخدامات المائية في مصر	٣٢

الفصل الأول: مقدمة

١-١ أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها تبحث في مفهوم الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية في مصر والعمل على استدامتها، كأساس للتنمية المستدامة تمشيا مع أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، ومحاولة التوصل إلى سبل تفعيل دور المؤسسات والوزارات والتنسيق بينها فى مجال إتخاذ القرارات والسياسات والرقابة عليها فى مجال إستدامة الإنتاج والإستهلاك المستدام للموارد الطبيعية.

١-٢ المشكلة البحثية

أن غياب المساءلة، وأنعدام الشفافية، وتدنى الكفاءة والفعالية، وعدم القدرة على توفير احتياجات المواطنين المختلفة، وعدم الالتزام بالقانون ومكافحة الفساد، وغير ذلك من المظاهر أنما تعكس غياب مبادئ الحوكمة، والتى يترتب عليها عدم علم المواطنون بجهود وسياسات وخدمات الدولة، كما أن الرؤي والسياسات والخدمات لن تخرج بصورة تشاركية تعكس احتياجات المجتمع، فضلا عن أن تدنى الكفاءة وعدم مكافحة الفساد سوف يساهم في اهدار الموارد الطبيعية التى تمتلكها الدولة[١].

وبالتالي تصبح الحوكمة الجيدة من الأسس اللازمة المستخدمة في تقييم الأداء فالحوكمة الجيدة كفكرة ومضمون تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، ومكافحة الفساد، وذلك يكون من خلال تطبيق مجموعة من المعايير أو المبادئ والتى تتمثل في المشاركة والمساءلة والشفافية وتعزيز دور القانون والكفاءة والفعالية وغيرها من المبادئ أو المعايير.

وتتمحور مشكلة الدراسة في دراسة الواقع الحالى للحوكمة فى مجال إدارة الموارد الطبيعية (الموارد المائية، والموارد الأرضية، والمصايد السمكية) وتقديم المقترحات المختلفة لتفعيل الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية.

---

١ – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار) دليل تقييم الحوكمة الرشيدة في القطاعات الخدمية.2014

"

١-٣ أهداف الدراسة

استهدفت الدراسة بصفة رئيسية محاولة الوصول إلى تفعيل مفهوم الحوكمة فى مجال التعامل مع بعض الموارد الطبيعية، وذلك من خلال استعراض حزمة من الإجراءات التى تحافظ على إستدامة الموارد الطبيعية كأساس لإستدامة التنمية.

ولتحقيق ذلك تم دراسة أوضاع إنتاج واستهلاك الموارد الطبيعية فى مصر والتى حددتها الدراسة في الموارد المائية والموارد الأرضية ومصايد الأسماك، من حيث المتاح للاستخدام، والاستخدامات الفعلية، ومشاكل التلوث والاستخدام غير الرشيد لهذه الموارد. ودراسة الإجراءات الإدارية والتنفيذية المتخذة في هذا الشأن وتقديم مقترحات لتفعيل الإدارة الرشيدة لهذه الموارد.

١-٤ المنهج البحثي ومصادر البيانات

استند البحث في تحقيق أهدافه على المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد فيما توصل إليه من نتائج على المعلومات التى توافرت لديه من المصادر المختلفة مثل المراجع العلمية والتقارير ذات الصلة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلي الدراسات والكتب المتعلقة بموضوع الدراسة.

١-٥ الإطار التفصيلي للدراسة

تتكون الدراسة من الفصول التالية بالاضافة إلى تقديم وموجز الدراسة.

الفصل الأول: مقدمة تشتمل أهمية الدراسة، والمشكلة البحثية، وأهداف الدراسة، والمنهج البحثي ومصادر البيانات، والدراسات السابقة والتى تضم أهم البحوث والدراسات والتقارير ذات الصلة بحوكمة الاستهلاك والإنتاج المستدام.

الفصل الثانى: مفاهيم الحوكمة والإنتاج والاستهلاك المستدام وتناول هذا الفصل مفهوم الحوكمة وأهميتها وأهدافها، ومفهوم حوكمة الموارد الطبيعية وعلاقة الاقتصاد الاخضر بحوكمة الموارد الطبيعية، ومفاهيم الاستدامة والإنتاج والاستهلاك المستدام.

الفصل الثالث: الموارد الطبيعية في مصر واستخداماتها وقد ركزت الدراسة على الموارد المائية، والموارد الأرضية، والسواحل والمصايد السمكية كمثال للموارد الطبيعية حيث تناول هذا الفصل المتاح من الموارد سالفة الذكر واستخداماتها ومشاكلها.

الفصل الرابع: الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية في مصر وتناول هذا الفصل الإدارة الرشيدة في مجال الموارد المائية، والموارد الارضية، والسواحل والمصايد السمكية، مع استعراض الاطر التشريعية والمؤسسية والسياسات المرتبطة بإدارتها، واختتم الفصل بتقديم مبررات ومقترحات لتفعيل الإدارة الرشيدة لهذه الموارد.

٦-١ الدراسات السابقة

يستعرض هذا الجزء من الدراسة أهم البحوث والدراسات والتقارير ذات الصلة بحوكمة الاستهلاك والإنتاج المستدام، وعرض لأهم الاتجاهات فى هذا الصدد.

تناول **جنس**[٢] فى دراسته سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدام مسببات الاهتمام بهما، حيث دفعت أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام بالحضارة الأنسانية إلى حافة كارثة عالمية، وأصبح تغيير هذه الأنماط لتقليل الآثار البيئية المعاكسة مسألة حياة تتعلق بكل وطن وكل مواطن.

وقد إعتمدت هذه الدراسة على تحليل البيانات الإحصائية، وبعض مسوح خبراء وطنيين من منظمات غير حكومية، تعكس أرائهم ومشاهداتهم التى تختلف عن المواقف الرسمية للحكومات الوطنية للتوصل إلى نتائج عن إمكانيات التنمية مستقبلا. وتعتبر سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدام فى دول هذا الاقليم متفرقة، ولا تتبنى أية دولة فيه مقاربة متكاملة شاملة، ويبدو أن تأثير الاتحاد الأوروبى جوهرى فى دعم مبادئ التنمية المستدامة ومع ذلك، لايعالج الإلتحاق بالاتحاد الأوروبي أثر النمو الذى يعتبر المحرك الرئيسى لزيادة الضغوط البيئية المتعلقة بالاستهلاك، ولا يزال هناك طريق طويل للأنتقال من هذه المجموعة المتباينة من السياسات إلى تبنى سياسة متكاملة تحظى بدعم مؤسسى وآليات تمويل مناسبة.

وقد ركزت الدراسة على جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق فى دول شرق أوروبا والقوفاز ودول البلطيق وهذا الاقليم غنيا ومتنوعا من حيث النظم البيئية والأنشطة الاقتصادية أيضا. وكل دول هذا الاقليم أعضاء فى الاتحاد السوفيتى السابق، ولكن بينها اختلافات كثيرة من حيث الثقافة وأنماط الاستهلاك والتنمية الاقتصادية. وبعد حصول هذه الدول على الاستقلال فى بداية التسعينيات، استمرت عمليات تحولها الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى مسارات مختلفة، فبينما تبنت دول البلطيق الثلاث الصدمة لاصلاح هياكلها الاقتصادية والسياسية، كانت دول أوروبا الشرقية والقوفاز

2- Brizga, Janis,al " sustainable Consumption and Production governance in countries in transition ٢٠١٤

أبطأ فى عمليات التحرر الاقتصادى والتحول الديمقراطى. وأدت هذه التغيرات إلى ظهور أنماط جديدة من الاستهلاك والإنتاج، وبالتالى حدوث آثار وضغوط بيئية على الموارد والنظم البيئية العالمية.

وتناول **دربي**[٣] في دراسته "مبادرة الشفافية والمساءلة" جهة تعاونية مانحة تهدف إلى تحقيق مجتمع ممارسة فعالة وملائمة، وزيادة تأثير وتنسيق وتوسيع التمويل المتاح لأعمال الشفافية والمساءلة.

وتفرض الموارد الطبيعية – النفط والغاز، والمعادن، والغابات، والاسماك، والمياه، والارض – عددا من التحديات على جدول أعمال الشفافية والمساءلة. ومن بين أهم هذه التحديات حقيقة أن استخدام هذه الموارد كان مكونا رئيسا فى الرواج الاقتصادى الذى أنقذ مئات الملايين فى عدد من الدول الكبيرة متوسطة الدخل.

وأدت زيادة الطلب على الموارد الطبيعية بكافة أشكالها إلى توفير فرص ضخمة، بالإضافة إلى مخاطر كبيرة، بالنسبة للدول النامية المصدرة للموارد والتى غالبا ما تكون في صورتها الخام. فمن ناحية، أدى هذا إلى تحقيق مستويات غير مسبوقة من العوائد لهذه الدول، أدى أيضا إلى جعل هذه الدول معرضه لعدم الاستقرار السياسى والاقتصادى الناتج عن تقلبات الأسعار، كما أن زيادة المنافسة على هذه الموارد يولد فى بعض الحالات صفقات تقوض شفافية ومساءلة كيفية توزيع امتيازات الموارد (ومن يوزعها) وكيفية توزيع عوائد الاستثمارات الكبيرة بين المستثمرين والحكومات والمجتمعات المحلية.

أن التعامل مع الاقتصادات الصاعدة متوسطة الدخل فى قضايا الشفافية والمساءلة أمرا ضروريا جدا، الإ أنه فى الوقت الحالى، ترى حكومات وشركات هذه الدول أن الشفافية والمساءلة أمور غير ملائمة فى أحسن الأحوال، بل وتعتبرها مناهضة لميزتها التنافسية المدركة. وتؤدى زيادة المنافسة والطلب على الموارد الطبيعية من جميع الأنواع إلى زيادة الصراعات بين مستخدمى الموارد على نطاق واسع والمجتمعات المحلية، ويؤدى هذا أيضا إلى حدوث زيادات فى الاستخدامات غير القانونية للموارد، خاصة فى قطاعات المصايد والغابات بالرغم من أن الدول المستهلكة الكبرى أصدرت تشريعات صارمة لتجريم واردات الأخشاب غير الشرعية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم تركيز المانحين المهتمين بقضايا الشفافية والمساءلة فى قطاع الموارد الطبيعية ينصب على تحسن نظم الحوكمة على المستوى القومى وأن هذا يمكن أن يساعد على توفير معلومات مفيدة لصانعى السياسات والمانحين، إلا أنه يتجاهل حقيقة أن الحكومات القومية والمحلية والسلطات التقليدية تلعب دورا كبيرا فى

3 -Darby,Sefton " Natural resource governance"٢٠١٠.

الموافقة على امتيازات الموارد الطبيعية، وفي إدارة الصراعات بين مستخدمى الموارد وضمان أن تتحول عوائد مشروعات الموارد الطبيعية الكبري إلى تنمية مستدامة في المجتمعات التى تقع فيها هذه الموارد.

وقد أوصي التقرير بأن يقوم المانحون بتطوير برامج معينة تركز على احتياجات الشفافية والمساءلة فى هذه المجتمعات، وجماعات المجتمع المدنى والحكومات على المستوى المحلى.

يمثل الاستهلاك المعاصر "مشكلة معقدة" كما جاء في دراسة **دافيس**[٤] " حيث يرتبط بالتغير المناخى وفقدان التنوع الحيوى ونضوب الموارد ويمثل ايضا مؤشرا ثقافيا ودافعا للنمو الاقتصادى والابتكار وتعتبر الطبيعة المزدوجة للاستهلاك مؤشرا يدل على التعقيد الذي يواجه من يتطلعون إلى تشجيع أنماط استهلاك اكثر استدامة.

ويرى البحث أنه يوجد مناطق خلاف قوية ومتصلة تحتاج إلى مزيد من البحث للوصول إلى صورة اكثر شمولا للاستهلاك وكيف يمكن أن يكون اكثر استدامة. ولذلك يجب توجية الاهتمام إلى ممارسات الاستهلاك وحوكمته. ويصف البعض الاستهلاك المستدام بأنه استخدام السلع والخدمات التى تلبى الاحتياجات الأساسية للناس وتحقق جودة اعلى للحياه، مع تخفيض التأثير على البيئة.

وتتفق معظم أدبيات السياسات، خاصة فى النطاقات الدولية وفوق القومية (كالاتحاد الأوروبى)، بإرتباط الاستهلاك المستدام بالإنتاج المستدام، اعترافا بالعلاقة الوثيقة بين العمليتين، إلا أن البعض ينتقد هذا الربط بين الإنتاج والاستهلاك، ويدعون أن ادخال قضايا الإنتاج فى مناقشة قضايا الاستهلاك المستدام الدولية يسمح للدول المتقدمة بصرف الاهتمام بعيدا عن أنماط استهلاكها كثيفة الموارد إلى مجالات تنظيمية أكثر وضوحا، ومع ذلك يرحب البعض بربط قضايا الاستهلاك بالإنتاج، لأنها تلفت الأنتباه إلى تقسيم العمل الدولى وآثاره على أنماط الاستهلاك من الدول الفقيرة والغنية.

وتعكس وثائق السياسات الدولية هذه الحوارات والخلافات بوضوح. إذ كان أول اتفاق سياسى عالمى على الاستهلاك المستدام يتمثل فى "الفصل الرابع" من أجندة القرن ٢١، فى قمة الأرض فى ريو، والذى يقرر أنه "هناك حاجة إلى العمل على تشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدام الذى يخفف الضغوط البيئية ويلبى الاحتياجات الأساسية للأنسانية".

وحتى الأن، كان معظم الاهتمام بهذه القضية يركز على جانب العرض، مع وجود مبادرات تشجع التقنيات المستدامة لتوليد الطاقة، واستخراج وتصنيع المعادن، وتصنيع المنتجات وكان هذا مصحوبا بمقاربات تحديث ايكولوجية فى صنع

4-Davis,Anna et.al "sastainable Consnsumption and governance:reflecting on a research agenda for Ireland,Irish geography٢٠١٠.

وتطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية، التى تركز على دور التقنيات النظيفة، وتشجيع نقل التقنية من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، كإستراتيجية رئيسة لمعالجة المشاكل البيئية العالمية وتحديات الاستمرارية. وبالرغم من هذه التطورات، يستمر الاستهلاك فى الارتفاع بصورة غير قابلة للاستدامة، ويستمر تأثير الاستهلاك (المفرط) فى فرض تحديات الحوكمة على السلطات العامة على كل المستويات، والأنشطة والمجتمع ككل.

ويعتبر تحسين استدامة عمليات الإنتاج أمرا مهما، الا أن هذه الاجراءات بمفردها لاتكفى للتعامل مع بعض الأسباب والنتائج الهيكلية للاستهلاك(المفرط)، ويتجسد هذا من خلال "الأثار الارتدادية" التى تحدث عندما يستغل إنخفاض التكاليف الناتج عن استخدام اكثر استدامة مثل لمبات الإضاءة منخفضة الطاقة، فى شراء سلع استهلاكية اخرى لها آثار بيئية نجد أن التوفير فى الطاقة والأنبعاث فى مجال يتبدد فى مجال آخر.

أوضح تقرير **European Commission**[5] أن تحديات عرض الغذاء العالمى لم تكن معقدة هكذا فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين ولكن هناك توقعات بأنه من الأن وحتى ٢٠٥٠ يمكن أن يؤدى نمو سكان العالم وتغير نمط الغذاء فى الدول الصاعدة، إلى زيادة بنسبة ٧٠% فى الطلب على الغذاء وفى نفس الوقت سيؤدى نضوب مصادر الطاقة الحفرية إلى زيادة الطلب على الكتلة الحيوية من أجل الوقود الحيوى والمواد الصناعية، ويمكن أن يتطلب ذلك تبنى مقاربة أكثر تنسيقا فى تخطيط استخدام الأراضى وهناك موارد طبيعية أخرى تتعرض للنضوب أيضا، بينما سيؤثر التغير المناخى كثيرا على جداول الأعمال بصورة متزايدة.

ويتمثل هدف التقرير فى وصف الآفاق بعيدة المدى المطلوبة للاستعداد لعالم يعانى من قيود الموارد والمحددات البيئية، والذى يشمل توجيه للبحوث الزراعية فى الاتحاد الأوروبى ودوله لرؤية جديدة للزراعة تحددها الأهداف الإستراتيجية التالية:

- تزويد المواطنين الأوروبين بجودة وقيمة وتنوع الغذاء المنتج بصورة مستدامة مع ضمان الأمن الغذائي طويل الأجل.
- الحفاظ على المجتمعات الريفية الحيوية، مما يساهم فى زيادة التشغيل ويحقق التوازن.

ومن الواضح أن نظم الزراعة والغذاء فى أوروبا يجب أن تكون أعلى أنتاجية كما يجب أن تكون أكثر استمرارية أيضا، ويتطلب تحقيق هذا المطلب الرئيسى لزراعة المستقبل حدوث تحول جذرى فى نظم الزراعة والغذاء والابتكار المساندة لها. وأورد التقرير مجموعة من المبادئ التى يجب أن تعتمد عليها بحوث نظام الزراعة والغذاء:

5- European Commission " sustainable food consnmption and production"٢٠١١

١. .الرفاهية، ٢. كفاءة وأمثلية استخدام الموارد، ٣. الحفاظ على الموارد، ٤. التنوع والشمول، ٥. تعدد النظم، ٦. التجريب، ٧. التنسيق وتقييم الأثر، ٨. المشاركة العامة.

ويمثل تزايد ندرة الموارد الطبيعية واضطراب النظم البيئية تهديدا حقيقيا لعرض الغذاء مستقبلا، وللاستقرار العالمى، ويضاعف الفقر، ويربك التمويل والاستثمار والتجارة الدولية. كما تهدد العديد من نظم أنتاج الغذاء حاليا قدرة الأرض على أنتاج الغذاء مستقبلا، وهناك حاجة إلى حدوث تغير جوهرى فى كل من طلب وعرض الغذاء.

وتوضح دراسة **Fucks,Doris & Lorek Sylvia**[٦] تأثير العولمة على استدامة الاستهلاك فى الحوارات العلمية والسياسية. وبالرغم من هذا، فأن الفهم العلمى لهذا التأثير ونتائجه بالنسبة لاستراتيجيات الحوكمة فى إطار الاستهلاك المستدام لايزال ضعيفا فى المسارات الخاصة بتأثير العولمة على الاستهلاك المستدام، وبالحوارات البيئية والسياسية والاقتصادية. ويتمثل أحد أهم أسباب هذا الاهتمام فى أن مستويات وأنماط الاستهلاك غير المستدامة تمثل سببا رئيسا، أن لم تكن السبب الرئيسى، فى التدهور البيئى فى العالم اليوم.

وتوضح الدراسة أنه لا يوجد فهم دقيق لتأثير العولمة على استدامة الاستهلاك حتى الأن، وقد ركز البحث على استهلاك القطاع العائلى فى مجالى الغذاء والنقل، اللذين يحظي أن بالأولوية فى تدخل السياسات من أجل الاستهلاك المستدام، وهذان المجال لهما تأثيرات بيئية كبيرة، إذ أن حوالى نصف تأثير الأنسان على البيئة يرتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأنتاج واستهلاك الغذاء. ويمثل الأنتقال العائلى جزء كبيرا من العبء لاستهلاك وأنبعاث الطاقة، وهو أحد اسرع قطاعات الاستهلاك نموا. كما تشير الدراسة إلى أنه بالنظر إلى الآثار المباشرة للعولمة على استدامة خيارات الاستهلاك العائلى، نجد أن تأثير أنتشار المعلومات والقيم على أذواق وأنماط حياة المستهلكين يستحق الاهتمام.

تؤكد دراسة **Lorek Sylvia**[٧] على أن تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام خطوة جوهرية على طريق الاستدامة، ويقصد بالاستهلاك فى هذا المفهوم استهلاك الموارد ويشمل استهلاك الصناعات، والاستهلاك العام، والاستهلاك العائلى. وبالاضافة إلى تناول وفرة الموارد (والتى تشمل الطاقة الكامنة للنظام البيئة) واستغلالها وتوزيعها على سكان العالم.

6 -Fucks,Doris & Lorek Sylviasustainable consnmption governance in a globalizing world.٢٠٠٢

7- Lorek, Sylvia ،Debunking weak sustainable consumption٢٠٠٩،

وقد توصلت الدراسة إلى أن احد التحديات الكبرى للاستهلاك المستدام القوى فى أنه لايتناسب مع التيار السياسى الراهن أى الاعتقاد بأن النمو الاقتصادى يمكن أن يعالج كل مشاكلنا.

ربطت دراسة لوريك وسيلفيا[٨] بين بحوث التنمية المستدامة والحوكمة، والاستهلاك المستدام وتراجع النمو، وترى الدراسة أن عدم وجود هذه العلاقة يرجع إلى سيطرة رؤى عن حوكمة الاستهلاك المستدام والتى تركز أساسا على مسائل مكاسب الكفاءة، ومع ذلك لاتستطيع حوكمة "الاستهلاك المستدام الضعيف" هذه أن تواجه تحديات التنمية المستدامة الناتجة عن الإفراط فى الاستهلاك بصفة عامة. وتواجه البشرية مجموعة من تحديات الاستدامة الخطيرة، فهناك الدفيئة العالمية وندرة المورد على الجانب البيئى، وعلى الجانب الاجتماعى نلاحظ تزايد عدم المساواه.

ويلاحظ أنه ومنذ بداية حوار التنمية المستدامة، لم يتحسن الوضع العالمى من حيث الصورة العامة، حيث تستهلك البشرية فى السنة الواحدة موارد تزيد بحوالى ٤٠% عما يمكن أن تعوض الطبيعة أنتاجه فى السنة الواحدة، بالإضافة إلى قصور الموارد والمشاكل البيئية، هناك أيضا تحديات اجتماعية مهمه، إذ أن أنماط الاستخدام ليست عادلة حول العالم، حيث يستهلك المواطن الأوروبى من الموارد ثلاثة أمثال ما يستهلكه المواطن الاسيوى، وأكثر من أربعة أمثال المواطن الافريقى، ويستهلك مواطنو الدول الغنية الأخرى حتى عشر أمثال المواطنين فى الدول النامية، بل أن الهوة الاجتماعية تتسع حتى داخل الدول الغنية.

ويعتبر تقرير **OECD**[٩] المستهلكون القوة الدافعة للأنتاج المستدام، حيث يلعبون دورا جوهريا فى التنمية المستدامة، كما يوضح تقرير المبادرات الحكومية المنظمة لتشجيع الاستهلاك المستدام، مع التركيز على أدوات السياسات الفردية وتوليفاتها الفعالة حيث يتم تناول استدامة الاستهلاك من الجوانب الاقتصادية والبيئة والاجتماعية، وتأخذ سياسات الاستهلاك المستدام فى الحسبان الابعاد الاجتماعية والأخلاقية للمنتجات، وكيفية أنتاجها، وآثارها البيئية.

ويعتبر تشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدام من الجوانب المهمة للتنمية المستدامة التى تعتمد على تحقيق النمو الاقتصادى طويل الاجل الذى يتسق مع الاحتياجات البيئية والاجتماعية، وتركز معظم سياسات الحكومات فى هذا المجال على مواجهة الاثار البيئية لممارسات الإنتاج الصناعى غير المستدام، من خلال التنظيمات والضرائب وتشجيع الاستهلاك المستدام مهما للحد من الوفورات البيئية والاجتماعية السلبية، ودعم الاسواق للمنتجات المستدامة.

8- Lorek, Sylvia ،strong sustainable consumption governance'٢٠١١

9- OECD "Promoting Sustainable Consumption" ٢٠٠٨

وتشير الاستدامة فى هذه الدراسة إلى خصائص المنتجات البيئية(التلوث،العادم،استخدام الموارد) والاجتماعية (الصحة والرفاهية) وتركز على استهلاك الأسر والحكومات، وأكدت الدراسة على أن الاتجاه نحو تناول الأبعاد الاجتماعية للاستهلاك المستدام أدى إلى زيادة الاهتمام بكيفية أنتاج المنتجات، حيث أصبح المستهلكون يهتمون بصورة متزايدة بالآثار الصحية أو الملوثة لاستهلاك المنتجات، وبتأثير هذا الاستهلاك على عوامل الإنتاج، بما فى ذلك العمال والموارد، وتشمل أعمال الحكومات الالزامية لتشجيع الاستهلاك المستدام معايير الأداء والعلامات الإلزامية للحد من خسائر المنتجات عند استهلاكها أو استخدامها.

ومن حيث تغيير أنماط الاستهلاك، تعتبر هذه الأدوات بمثابة أدوات سياسية مباشرة للتخلص من المنتجات غير المستدامة من السوق ومع اتساع مدى اهتمام المستهلكين، تضطر الحكومات لتنظيم مزيد من المنتجات لصالح البيئة والرفاهية، وتعتبر معايير تخفيض استهلاك الطاقة أهم معايير الأداء المتعلقة بالاستدامة، حيث أصبحت هذه المعايير أكثر صرامة وأنتشارا مع تزايد الاهتمام بالتغير المناخى.

وأكدت الدراسة على أنه يمكن الاعتماد على بعض الأدوات التى تساهم بصورة فعالة في التأثير على سلوك المستهلك نحو الإستدامة ومنها:

- **الضرائب والرسوم:** عن طريق رفع أسعار المنتجات الأقل استدامة، حيث تساعد هذه الأدوات على استيعاب الآثار السلبية، وتجعل السوق يقوم بدوره فى تغيير أنماط الشراء.
- **الإعانات والحوافز:** وتقدم حكومات عديدة من المنظمة إعانات وحوافز لتشجيع المستهلكين والأسر لاختيار المنتجات والخدمات الاكثر استدامة، ويشمل ذلك المنح النقدية، والمنح السلعية ومع ذلك، يعتبر حجم هذه الحوافز صغيرا بالمقارنة بالاعانات البيئية أو الاجتماعية الموجهة لقطاعات الإنتاج.

وتتمثل المجالات التى تحتاج إلى وضع سياسات الاستهلاك المستدام فى: الطاقة، المياه، النقل، الغذاء، والسياحة.

وتستخدم دراسة **Schroeder** [١٠] إطار تحليل رباعي (الاستهلاك، الإنتاج، الاتجاه من أعلى إلى اسفل، والاتجاة من أسفل إلى اعلى) لمناقشة فعالية مقاربات حوكمة الاستهلاك والإنتاج المستدام في الصين، وتستعرض عدة دراسات حالة تدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، وتعكس بعض مقاربات الحوكمة المستخدمة حاليا فى الصين. حيث يتم تحليل هذه الحالات طبقا لفعاليتها، والأطراف المعنية بها، وأدوات وعمليات الحوكمة المستخدمة، وتظهر دراسات الحالة ضرورة حدوث تغيرات فى مقاربات الحوكمة لتحقيق تقدم نحو الإنتاج الصناعى النظيف، وتشجيع خيارات

10 -Schroeder, Patrick)"Governance mechanisms for sustainable consumption and production in china . ٢٠١٢،

الاستهلاك المستدام الاختيارية، كما توضح أهمية زيادة المشاركة العامة فى عمليات اتخاذ القرار، فيما يتعلق بتقييم الآثار البيئية للمنشآت الصناعية، وتطور البنية التحتية، وإتاحة المعلومات البيئية للجمهور، وزيادة دور المجتمع المدنى الذى يعمل على مراقبة التلوث الصناعى، وتنشيط الحوارات الاجتماعية حول مسار تنمية الصين مستقبلا، بمثابة عنصر مهم فى الحوكمة الفعالة. وفيما يتعلق بحلول أنماط الاستهلاك غير المستدامة، تعتبر مقاربات الحوكمة فى الصين فريدة من حيث أنها تسمح بفرض قيود فعالة على الاستهلاك مرتفع الأثر.

وتغطى دراسات الحالة الجوانب التالية: أنشطة الحكومات المحلية لتخفيض الاستهلاك وتلوث هواء الحضر بفرض القيود على مبيعات وتسجيل واستخدام وسائل النقل الخاصة، تغيير أنماط النقل الحضرى من خلال أنشطة التحالفات والجمعيات الأهلية، وتحالف المجتمع الزراعى ومنظمات المجتمع المدنى بما يحقق المعيشة المستدامة وأنتاج الغذاء البيئى فى المناطق الريفية.

كما أوضحت الدراسة أشكال حوكمة الإنتاج والاستهلاك كما يلي: تقييد سلوك المجتمع الحضرى غير المستدام، وتشجيع وسائل الأنتقال الخاصة المستدامة، والمعيشة المستدامة وأنتاج الغذاء البيئى، وتوفير الطاقة فى أكبر الف شركة صينينة. وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا تزال الحوكمة البيئية فى الصين تركز أساسا على جانب الإنتاج، وتعتبر الحوكمة الصينية غير كافية فى العديد من الجوانب، وخاصة فى السيطرة على التلوث الصناعى.

أكدت دراسة مجموعة **TST** [11] على أن مواجهة أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة الحالية أمرا حتميا لتحقيق التنمية المستدامة فى عالم يتوقع أن يصل عدد سكانه إلى ٩.٥ مليار نسمه بحلول ٢٠٥٠، والذى يعيش فيه حوالى ١,٢ مليار نسمة في حرمان وفقر مدقع لذلك يعتبر تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج العالمى ضروريا لمواجهة الفقر والجوع، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية التى تقوم عليها التنمية، وتعتبر النظم البيئية السليمة ضرورية لرفاهية الأنسان، خاصة لمن يعيشون فى فقر، وأوضحت الدراسة أن تقييم الوضع الراهن يتضمن:

تحقيق أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة أمرا حيويا فى جدول أعمال التنمية المستدامة حيث يعترف الفصل الرابع من أجندة ٢١ فى عام ١٩٩٢ بأن "السبب الرئيسي لاستمرار تدهور البيئة العالمية يتمثل فى أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، خاصة فى الدول الصناعية"، ويطالب المبدأ رقم ٨ من اعلان ريو الدول "بتقليل وأنهاء أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وتشجيع السياسات السكانية المناسبة".

11 -TST Group on SCP ،TST Issues Brief: Sustainable consumption and production, including chemicals and Waste.٢٠١٤